

"أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية"

إعداد الباحثان:

أسامة بن إبراهيم العواجي

باحث ماجستير

(كلية الاقتصاد والإدارة / قسم الاقتصاد)

الدكتور/ خالد زكي محمد الديب

أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

1447هـ – 2025



الملخص:

يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2023)، في إطار رؤية المملكة نحو تنوع مصادر الدخل وتعزيز دور الصادرات غير النفطية. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بأدوات النمذجة الحديثة للسلاسل الزمنية. وقد جرى بناء نموذج اقتصادي تطبيقي باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، يتضمن المتغير التابع (الصادرات غير النفطية) وأربعة متغيرات مستقلة: الاستثمار الأجنبي المباشر، قطاع البنية التحتية الحديثة، الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم. وأظهرت نتائج اختبار السكون (ADF) أن معظم المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ما عدا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان مستقرًا عند المستوى، مما يبرر اختيار نموذج ARDL. وكما أكد اختبار الحدود (Bounds Test) بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وكشفت النتائج أن للاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع البنية التحتية الحديثة أثرًا إيجابيًا معنويًا على الصادرات غير النفطية، بينما لم يظهر الانفتاح التجاري أو معدل التضخم أي دلالة إحصائية في الأجل الطويل، مع بقاء معامل التضخم ذي إشارة سالبة. أما على المدى القصير، فكان للاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع البنية التحتية الحديثة والأثر الحالي للانفتاح الاقتصادي دلالة إيجابية ومعنوية أيضاً، مع بقاء معامل التضخم ذي إشارة سالبة وغير معنوي. وكذلك بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ نحو -0.49، مما يعني أن ما يقارب 49% من الانحرافات يتم تصحيحها سنوياً نحو التوازن. وأظهرت الاختبارات التشخيصية كفاءة النموذج، إذ لم يوجد أي خلل في التوزيع الطبيعي للبواقي أو تباينها أو ارتباطها الذاتي، كما أثبت اختبار CUSUM استقرار المعلمات. وعلى ضوء ما سبق، توصي الدراسة بعدد من السياسات التي تستهدف تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الصادرات غير النفطية، من أبرزها: تحفيز الاستثمارات نحو القطاعات التصديرية، وربط الحوافز بمؤشرات أداء فعلية، وتحسين البنية اللوجستية للمناطق الصناعية، وتعزيز الشراكات بين المستثمرين الأجانب والمنشآت المحلية، وتحديث السياسات التجارية والجمركية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات غير النفطية، البنية التحتية الحديثة، الانفتاح التجاري، التضخم.

المقدمة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الدول لدعم خططها التنموية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2024). ويُعتبر مؤشراً على مدى انفتاح الدولة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. ومع توسع ظاهرة العولمة والتحول إلى اقتصاد السوق، وقد ساعد هذا النوع من الاستثمار في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تنقل معها التكنولوجيا والخبرات وتسهم في خلق فرص عمل ورفع مستوى الإنتاجية. وفي الجهة المقابلة، تُعتبر الصادرات غير النفطية من الركائز الأساسية لدعم الاستدامة وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي (Vision 2030, 2016/2025). ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل التي تدعم نمو الصادرات وتحسين جودة المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية إقليمياً ودولياً.

1-2 مشكلة الدراسة:

منذ إطلاق أولى خطط التنمية في المملكة عام 1970، ركزت الجهود الحكومية على تنويع الهيكل الاقتصادي كأحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، وقد نصت خطط التنمية المتعاقبة، وصولاً إلى رؤية المملكة 2030، على ضرورة زيادة مساهمة القطاعات

الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي. وتبرز أهمية دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات غير النفطية لتنمية الناتج المحلي غير النفطي.
ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي:
ما مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2023)؟

1-3 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي تلعبه التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة على تنمية الصادرات غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي ، ويمكن إبراز هذا التأثير من خلال النظر في المعادلة الكلاسيكية للناتج المحلي الإجمالي: $GDP = C + I + G + (X - M)$ حيث تمثل I عنصر الاستثمار الذي يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تُعد X الصادرات غير النفطية أحد مكونات صافي الصادرات $(X - M)$.

1-4 فرضيات الدراسة:

تستند فرضيات الدراسة على ما يلي:

- توجد علاقة إيجابية بدلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية.
- توجد علاقة إيجابية بدلالة إحصائية بين قطاع البنية التحتية الحديثة والصادرات غير النفطية.
- توجد علاقة إيجابية بدلالة إحصائية بين مؤشر الانفتاح التجاري والصادرات غير النفطية.
- توجد علاقة سلبية بدلالة إحصائية بين معدل التضخم والصادرات غير النفطية.

1-5 أهداف الدراسة:

- تحليل العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية.
- قياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الوسيطة على الصادرات غير النفطية.

1-7 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على المملكة العربية السعودية كمجال مكاني للتحليل.
الحدود الزمانية: غطت الدراسة البيانات خلال الفترة الزمنية من عام 1992 إلى عام 2023.

1-9 الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات العربية:

1- دراسة وردة وأحمد (2019)، بعنوان "دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية السعودية دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2016)" ، تهدف الدراسة إلى قياس أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الصناعية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة العربية السعودية. وباعتماد على منهجية قياسية تعتمد على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد (ECM). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين المتغيرات المدرجة في النموذج، ووجود الانحرافات على المدى القصير، حيث يتم تصحيحها سنوياً بنسبة 0.49. وأشارت الدراسة للعلاقة العكسية والمعنوية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية، بسبب حداثة قطاع التصنيع في التوجه إلى التصدير في الاقتصاد السعودي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الصادرات الصناعية وخلق ميزة تنافسية لها.

2- دراسة عبد الحميد وآخرون (2016)، بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي من خلال فرضية النمو بقيادة التصدير في الدول النفطية (الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة الزمنية (2000-2011)"، تهدف الدراسة إلى استقصاء العلاقة السببية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي وفق فرضية النمو بقيادة التصدير، حيث استخدمت الدراسة نموذج VECM مع اختبار Johansen للتكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية بين المتغيرات، واختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، توصلت الدراسة إلى وجود تباين زمني مزدوج بين المتغيرات المدروسة في الاقتصاد الجزائري، مما يؤكد صحة فرضية النمو المدفوع بالتصدير لوجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات ثم إلى الناتج المحلي، بينما في السعودية غابت العلاقة السببية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع ظهور علاقة قصيرة الأجل من الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات فعالة لتحفيز الاستثمار الأجنبي وتوجيهه نحو استغلال الموارد الاقتصادية بما يحقق النمو المستدام.

3- دراسة محمود (2023)، بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1960-2021)"، تهدف الدراسة إلى قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) واختبار التكامل المشترك Bound Test توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية في الأجل الطويل بين كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، البطالة، معدل التضخم، سعر الصرف، إجمالي تكوين رأس المال الثابت FCF، وأثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم في الأجل الطويل والصادرات، وعليه فقد أوصت الدراسة في المدى القصير على وجوب إعداد فرص استثمارية متكاملة ودراسات للقطاعات المستهدفة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Sunde (2017) بعنوان "Foreign Direct Investment and Economic Growth: ARDL and Causality Analysis for South Africa"، تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1970-2014)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات، مما يعني أن هذه المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل. وأوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يحفزان النمو الاقتصادي. وأكدت نتائج معدل التصحيح نحو التوازن طويل الأجل كان 85% سنوياً، وأوصت الدراسة أنه يجب على الحكومة زيادة التحفيز الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر كتقديم حوافز للمستثمرين.

2- دراسة Minh & Trinh (2023)، بعنوان "The impact of FDI on economic growth in developing countries: the role of FDI inflow and trade openness"، تهدف إلى تحليل العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وكذلك تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة بيانات لوحية لـ 60 دولة نامية* خلال الفترة (1995 - 2019). وبالاعتماد على نموذج البيانات اللوحية الديناميكي وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، إضافة إلى منهجية العتبة (Threshold Model) وباستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية، ولكن هذا الأثر يتناقص بعد تجاوز حد معين من FDI (عتبة عند 6.275% من الناتج المحلي)، مما يعكس قانون الغلة المتناقصة. كما أظهرت الدراسة أن أثر FDI لا يكون إيجابياً إلا إذا كان مستوى الانفتاح التجاري يتجاوز عتبة 55.236، أوصت الدراسة بتشديد تماسك سياسات تحرير التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- دراسة Fernandes (2024)، بعنوان "Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Economic Growth: A Study of Brazil"، تهدف إلى دراسة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البرازيل خلال الفترة الزمنية (2000-2015)، وذلك من خلال منهجية مكتبية اعتمدت على تجميع الأدبيات والدراسات السابقة وتحليل النتائج المنشورة. وتوصلت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي. واوصت الدراسة بالحاجة إلى سياسات مستهدفة لتعزيز فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الشامل، ومعالجة التفاوتات الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتبين بوضوح أن معظم الأبحاث السابقة ركزت إما على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤشرات كلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، أو تناولت جانباً واحداً من الصادرات تحديداً الصادرات الصناعية، على ذلك، فإن هذه الدراسة جاءت لسد هذه الفجوة المعرفية من خلال بناء نموذج قياسي حديث بالاعتماد على منهجية ARDL، مع تضمين متغيرات جديدة ومعالجة سلاسل بيانات طويلة ومحدثة للفترة (1992-2023).

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي

أولاً: المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي

• تعريف الاستثمار الأجنبي

عرفت (الهيئة العامة للإحصاء، 2024) أن مفهوم الاستثمار الأجنبي بوجه عام يشير إلى: توجيه مدخرات الاقتصاد الأجنبي نحو تكوين أصول رأسمالية حقيقية جديدة أو امتلاكها داخل المملكة، بما يساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية. عرف البنك الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أنه عملية اقتصادية تُتيح للشركات أو الأفراد من دولة معينة استثمار أموالهم في مشاريع إنتاجية أو خدمية داخل دولة أخرى بهدف تحقيق عوائد طويلة الأجل. وقد بين البنك الدولي أن هذا النوع من الاستثمار يركز على إنشاء أو شراء أصول إنتاجية ملموسة، مثل المصانع أو الشركات. كما أن المستثمر الأجنبي المباشر يتمتع بميزة التحكم والإدارة في المشروع الذي يستثمر فيه، مما يمنحه دوراً فاعلاً في تعزيز النمو الاقتصادي.

أنواع الاستثمار الأجنبي:

وفقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2020)، ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين من حيث الزمن: الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي في المحافظ. ويتميز كل نوع بأهمية مختلفة.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يؤكد تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن (UNCTAD, 2020) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل ركيزة محورية لدعم قدرات الاقتصادات الوطنية، خاصة في البلدان النامية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل من أجل تعزيز بنيتها الإنتاجية. ويتسم بأهمية متعددة كالتالي:

• تعزيز النمو الاقتصادي:

يُمثل رافعة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال ضخ تدفقات مالية مستقرة وطويلة الأجل، كما يُسهم في توسع الأصول الثابتة، وإدخال أساليب إنتاج مبتكرة، ويربط الشركات المحلية بشبكات سلاسل القيمة العالمية. وهذا التكامل يزيد من القيمة المضافة داخل الاقتصاد المضيف.

• خلق فرص العمل:

الدور الحيوي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك سوق العمل وتوفير فرص وظيفية جديدة. فعند دخول شركات متعددة الجنسيات أسواق الدول المستقبلية، فإنها عادةً ما تؤسس وحدات إنتاجية كبيرة أو توسع استثمارات قائمة، الذين يصبحون جزءاً من المنظومة الإنتاجية العالمية.

• زيادة الصادرات:

الأهمية الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر هي دعم القدرات التصديرية للدول المستقبلية. فمن خلال استقطاب كيانات إنتاجية دولية أو تحفيز توسع الشركات المحلية بشراكات أجنبية، تُصبح الدولة جزءاً من سلاسل التوريد العالمية.

الاستثمار الأجنبي في المحافظ (Portfolio Investment):

أوضحت (الهيئة العامة للإحصاء، 2024) أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والذي يُعرف أيضاً باستثمارات الحافظة، يشمل الاستثمارات في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات التي يمكن تداولها بسهولة، شريطة ألا تتجاوز حصة المستثمر نسبة 10% من حقوق التصويت، مما يعني أنه لا يملك القدرة على التأثير أو السيطرة المباشرة على القرارات الإدارية.

أهمية الاستثمار الأجنبي في المحافظ:

يشير دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي (IMF BPM، 2009) إلى أن الاستثمار في المحافظ يؤدي دوراً أساسياً في دعم أسواق المال وجودة الإحصاءات الوطنية. ويُبرز هذا التصنيف الأهمية التحليلية للاستثمار في المحافظ، ومن أهم جوانب هذه الأهمية ما يلي:

• تعزيز الشفافية الإحصائية

يوفر إدراج الاستثمار في المحافظ كتصنيف مستقل في الحساب المالي مستوى أعلى من التفاصيل عند إعداد ميزان المدفوعات. فهذا التصنيف يمكن المؤسسات الإحصائية من تقديم بيانات دقيقة حول أنواع الأصول التي تتحرك عبر الحدود وأهدافها.

• قياس درجة الانكشاف لرؤوس الأموال المتقلبة

أوضح الدليل إلى أن تتبع الاستثمار في المحافظ يُستخدم كأداة مهمة لقياس مدى اعتماد الدولة على التدفقات المالية التي لا يرافقها استقرار طويل الأجل، مثل رؤوس الأموال الباحثة عن فرص سريعة في أسواق الأسهم والسندات.

• دعم سياسات إدارة المخاطر الاقتصادية

تُسهّم البيانات المفصلة حول الاستثمار في المحافظ في تطوير أدوات السياسة المالية والنقدية بشكل أفضل. يمكن وضع إجراءات احترازية أكثر كفاءة، وتوجيه السياسات التي تقلل من انعكاسات تقلبات الأسواق المالية العالمية على الاقتصاد المحلي.

أهمية التمييز بين النوعين في الدراسة

يكتسب التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي في المحافظ أهمية بالغة في الدراسات التي تركز على أثر الاستثمار الأجنبي في الصادرات. فوفقاً لما توضحه أدلة OECD Benchmark وIMF BPM6، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بكونه استثماراً طويل الأجل ينطوي على حيابة حصة مؤثرة تمنح المستثمر نفوذاً فعلياً في إدارة الأنشطة التشغيلية للمنشأة المستقبلية. بما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة المستقبلية وتعزيز تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية. أما استثمار المحافظ، فيتمحور حول حيابة الأوراق المالية القابلة للتداول دون سعيٍ إلى السيطرة الإدارية، وبذلك يُسهّم الاستثمار في المحافظ في زيادة عمق الأسواق المالية ورفع مستويات السيولة.

ثانياً: الدوافع والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

• دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تتجاوز الأطر التقليدية لتتداخل مع عوامل معقدة ترتبط بالقدرة التنافسية طويلة الأجل والهيكل الإنتاجي العالمي. ووفقاً لما توضحه الورقة البحثية (Scalera, 2016) في إطار OLI Paradigm، فإن الشركات تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية عبر: امتلاك مزايا خاصة بالشركة، واستغلال مزايا الموقع، وتحقيق كفاءة داخلية من خلال إعادة تنظيم الأنشطة عبر الحدود، لذلك فإن دافع البحث عن الأسواق يظهر بوضوح حين تواجه الشركات قيوداً على النمو داخل أسواقها المحلية أو ترغب في تخطي حواجز تجارية تفرضها الدول المستهدفة.

• الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

يشير Helpman (1984) في إطار تحليله النظري للشركات متعددة الجنسيات إلى أن (FDI) يُعد قناة جوهرية لإعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية وتوسيعها بما يتجاوز الحدود التقليدية للتبادل السلعي. ويوضح النموذج أن توسع الشركات عبر إنشاء فروع إنتاجية خارجية لا يقتصر أثره على نقل عوامل الإنتاج والموارد فحسب، بل يعزز من حجم التجارة البينية بين الدول. بذلك، يجمع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأثر التحويلي على هيكل التجارة الخارجية كما أشار إليه Helpman (1984) وبين المردود التنموي الواسع الذي تُبرزه المؤشرات الحديثة لـ UNCTAD.

المطلب الثاني: الصادرات غير النفطية والعلاقة مع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: مفاهيم الصادرات غير النفطية والعوامل المؤثرة عليها

• تعريف الصادرات غير النفطية

وتُعرف الصادرات غير البترولية بأنها إجمالي الصادرات بعد استبعاد السلع المصنفة ضمن الفصل 27 من النظام المنسق (HS)، والتي تشمل الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها والمواد القارية والشموع المعدنية (الهيئة العامة للإحصاء، 2024). ويُعرف الباحث الصادرات غير النفطية للدراسة: بأنها السلع والخدمات المنتجة محلياً، إضافةً إلى السلع المعاد تصديرها، والموجهة إلى الأسواق الخارجية بهدف تحقيق إيرادات من العملات الصعبة، مع استبعاد النفط الخام ومشتقاته.

• أهمية الصادرات في تنويع الاقتصاد

تُعد تنمية الصادرات غير النفطية من أبرز أولويات الاقتصادات التي تعتمد تاريخياً على إيرادات النفط الخام والموارد الطبيعية، حيث تؤكد الأدبيات والتقارير الدولية أن التحول نحو قاعدة إنتاجية متنوعة هو المسار الأكثر استدامة لتحقيق النمو وتقليل الهشاشة الاقتصادية. وقد أبرز تقرير UNCTAD 2021 من خلال تحليله للعلاقة بين الاعتماد المفرط على صادرات المواد الأولية وبين محدودية قدرات الدول النامية على امتصاص الصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. فمن منظور هيكلي، يوفر التوسع في الصادرات غير النفطية حافزاً رئيسياً لإعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية عبر قطاعات متعددة مثل الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، مما يدعم بناء سلاسل توريد محلية ويعزز من مرونة الاقتصاد الكلي في مواجهة التقلبات.

• العوامل المؤثرة على الصادرات

يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2021) إلى أن تعزيز أداء الصادرات، يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من المحركات الداخلية التي تشمل الإطار المؤسسي والسياسات الحكومية الفاعلة، ففيما يتعلق بالسياسات الحكومية، يرى التقرير أن الدور التنظيمي للدولة يشكل نقطة الانطلاق لضمان بيئة أعمال مستقرة وداعمة للتجارة الخارجية، وكلما اتسعت

قدرة الاقتصاد على التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية، زادت قدرته على بناء قاعدة صادرات متنوعة قادرة على توليد عوائد مستدامة تساند مسارات النمو الاقتصادي وتدعم الاستقرار الكلي في الأجل الطويل.

ثانياً: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

أولاً: النظريات المفسرة للعلاقة

أبرز هذه النظريات:

• **نظرية دورة حياة المنتج (Product Life Cycle Theory):**

من الإسهامات النظرية الرائدة التي فسرت التحولات الديناميكية في العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد طورها Raymond Vernon في ستينيات القرن العشرين لتوضيح كيف تتبدل الأنماط التجارية واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات بمرور الوقت.

• **نظرية التكامل الرأسى (Vertical Integration Theory) وفق Helpman (1984):**

من أبرز الأطر النظرية التي تفسر العلاقة المعقدة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنماط التجارة الخارجية، أوضح Helpman (1984) في تحليله للتكامل الرأسى بين الشركات متعددة الجنسيات، إن الشركات لا تكتفي بتبادل السلع تامة الصنع بين الدول، بل تسعى إلى تقسيم عمليات الإنتاج عبر مراحل متعددة يجري تنفيذها في مواقع جغرافية مختلفة لتعظيم الكفاءة وخفض التكاليف الكلية.

• **نظرية التجميع العالمى (Global Value Chains):**

نظرية التجميع العالمى والتي تُعرّف أكاديمياً بمفهوم سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains – GVCs)، من الأطر الحديثة لفهم العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. وجاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2013) موضحاً كيف باتت الشركات متعددة الجنسيات تُعيد هيكلة أنشطتها الإنتاجية عبر الحدود من خلال توزيع مراحل الإنتاج على عدد من الدول وفقاً لمزاياها النسبية.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في السعودية:

أولاً: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي 1990-2023:

نلاحظ المسار التاريخي الطويل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية منذ عام 1990، نجد أن هذا المؤشر لم يتحرك بخط متصاعد، بل شهد انخفاضات وارتفاعات متباعدة تعكس حجم التغيرات التي مر بها الاقتصاد الوطني.

شكل بياني رقم 1



اعتماد الباحث على بيانات البنك الدولي.

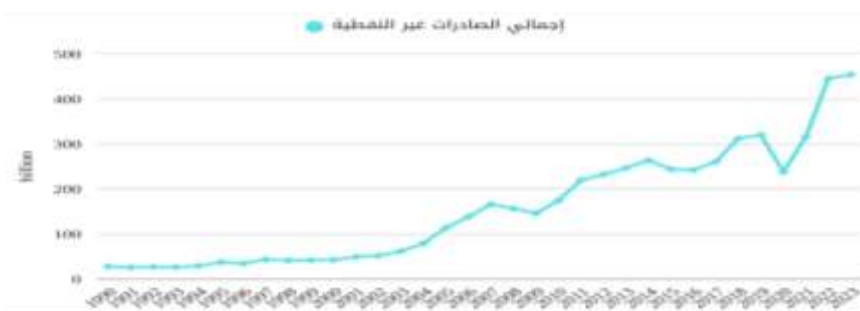
في بداية التسعينيات، شهد أداء متذبذب، حيث بلغ حجم التدفق الاستثماري 6.98 مليار ريال في عام 1990، قبل أن يتراجع بشكل حاد في الأعوام التالية، ليصل إلى مستويات سالبة في 1992 و 1995 و 1996، ومنذ عام 1997، بدأت المؤشرات تأخذ منحى تصاعدياً نسبياً، ليصل صافي التدفقات إلى 16.06 مليار ريال في 1998. لكن هذا النمو لم يكن مستقرًا، حيث عادت الأرقام لتسجل تراجعًا واضحًا في نهاية التسعينيات، قبل أن تدخل مرحلة استقرار وتحسن ملحوظ بدءًا من 2005، حين قفز حجم الاستثمار إلى 16.45 مليار، ثم إلى ذروته المؤقتة في 2007 بـ 23.16 مليار ريال. تجدر الإشارة إلى أن الفترة ما بين 2016 و 2023 شهدت تحولات جذرية، حيث ارتفعت الاستثمارات مدفوعة بإطلاق رؤية 2030. فقد سجل عام 2016 قفزة استثنائية، إذ بلغت قيمة الاستثمار 82.33 مليار ريال، محققة نسبة ارتفاع تقدر بحوالي 452.9% مقارنةً بعام 2015، لتتوالى بعدها زيادات نوعية وصولاً إلى أعلى رقم تاريخي مسجل في 2022 بـ 105.21 مليار ريال، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 85.51 مليار في 2023، مع بقائه في مستويات مرتفعة تاريخيًا.

2- تحليل اتجاه الصادرات غير النفطية على مدى السنوات في المملكة العربية السعودية

1- إجمالي الصادرات غير النفطية 2023-1990

تمثل إجمالي الصادرات غير النفطية (السلعية، الخدمية، إعادة التصدير) أحد المؤشرات الجوهرية على مدى نجاح السياسات الاقتصادية في تقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام وتنويع القاعدة الإنتاجية للدولة:

شكل بياني رقم 2-



اعتمد الباحث على بيانات هيئة الإحصاء السعودي وبيانات البنك الدولي

الفترة الأولى (1990-2004): اتسمت هذه المرحلة بالنمو، حيث تراوح إجمالي الصادرات غير النفطية السنوي بين 26 و 79 مليار ريال.

الفترة الثانية (2005-2010): شكل عام 2005 نقطة تحول رئيسية، مع تجاوز الصادرات حاجز 100 مليار ريال لأول مرة (114.02 مليار). استمر النمو خلال هذه الفترة حتى بلغ 174.69 مليار ريال في 2010.

الفترة الثالثة (2011-2019): تجاوزت إجمالي الصادرات غير النفطية في معظمها حاجز 200 مليار ريال، مع بلوغ ذروتها الأولية في 2019 عند مستوى 320.09 مليار ريال.

الفترة الرابعة (2020-2023): رغم تراجع طفيف في عام 2020 إلى 238.04 مليار ريال، عادت إجمالي الصادرات غير نفطية سريعاً إلى مسارها الصاعد، وصلت إلى أعلى رقم في تاريخها عام 2023، بـ 454.29 مليار ريال.

2- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات غير النفطية 1990-2023

يُعد الربط بين هذين المتغيرين خطوة ضرورية لشرح مدى السياسات الاقتصادية في توجيه الموارد نحو أنشطة إنتاجية قابلة للتصدير:

شكل بياني رقم 3-



اعتمد الباحث على بيانات من هيئة الإحصاء السعودي والبنك الدولي

الفترة التمهيديّة (1990-2004): سجلت قيمًا سالبة في عدة أعوام (1992، 1995-1996، 1999-2004)، في حين واصلت الصادرات غير النفطية ارتفاعها التدريجي من نحو 28 مليار ريال في 1990 إلى 79 مليار ريال في 2004.

فترة التحول (2005-2015): شكل عام 2005 نقطة النقاء مهمة بين المتغيرين؛ إذ بدأ كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (16.45 مليار ريال) والصادرات غير النفطية (114.02 مليار ريال) في الارتفاع المتزامن. وقد استمر هذا الاتجاه مع تقدم السنوات، وصولاً إلى ذروة مزدوجة في 2008 (الاستثمار: 20.65 مليار، الصادرات: 156.77 مليار). إلا أن الفجوة عادت للظهور في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2009، حين تراجعت الاستثمارات مقابل نمو نسبي في الصادرات.

مرحلة بداية رؤية 2030 (2016-2023): تُعد هذه المرحلة الأهم في الربط الهيكلي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية. ففي عام 2016، قفز الاستثمار إلى 82.33 مليار ريال، بينما بلغت الصادرات 242.46 مليار ريال، حيث

سجلت المملكة في 2022 أعلى تدفق استثماري (105.21 مليار ريال) يقابله أعلى رقم للصادرات غير النفطية (445.67 مليار ريال). واصلت المملكة مسارها التصاعدي في عام 2023 بتحقيق ثاني أعلى تدفق استثماري أجنبي مباشر في تاريخها (85.51 مليار ريال)، متزامناً مع تسجيل رقم قياسي جديد في الصادرات غير النفطية بلغ 454.29 مليار ريال.

ثانياً: تحديد وتحليل القطاعات الرئيسية التي تستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الرائدة في دعم الصادرات غير النفطية.

أولاً: القطاعات الرئيسية التي تستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر:

● إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب القطاعات

يُمكن رؤية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بنية الاقتصاد بالنظر إلى خريطة التوزيع القطاعي لهذه التدفقات، إذ أن نوعية القطاع المستهدف تُحدد طبيعة القيمة المضافة الناتجة عن الاستثمار تُظهر بيانات هيئة الإحصاء السعودي (2016-2023) إلى أن 96% من إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تم تركيزها في عشر قطاعات رئيسية، كما يلي:

القطاع الصناعي التحويلي تصدر قائمة التدفقات بقيمة إجمالي بلغت 130.66 مليار ريال، قطاع النقل والتخزين جاء في المرتبة الثانية بإجمالي 103,64 مليار ريال، تجارة الجملة والتجزئة (50.70 مليار ريال) والتشييد (36.69 مليار ريال)، كما استقطبت الأنشطة المالية والتأمين، والعقارات، والاتصالات، والمهن العلمية نسباً معتبرة، في إشارة إلى توسع الاقتصاد في القطاعات المعرفية والتمويلية، في المقابل، حصلت القطاعات المتبقية البالغ عددها تسع قطاعات على نسبة لا تتجاوز 4% من إجمالي التدفقات خلال الفترة 2016 حتى 2023 ، أي ما يعادل 16.54 مليار ريال فقط، وهو ما قد يُظهر ضعف الجاذبية الاستثمارية في مجالات مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والكهرباء، والمياه. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض القطاعات، مثل الإدارة العامة والدفاع والأنشطة الأخرى، سجلت قيماً شبه معدومة أو حتى سالبة في التدفقات الأجنبية المباشرة الوافدة.

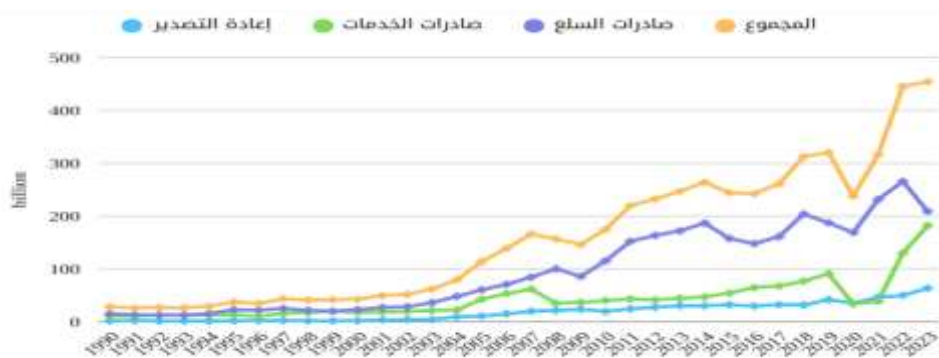
ثانياً: القطاعات الرئيسية التي تدعم الصادرات غير النفطية:

يعد التعرف على القطاعات الأكثر مساهمة في دفع عجلة الصادرات غير النفطية أمراً جوهرياً في تقييم مدى تقدم الاقتصاد نحو تحقيق أهداف التنوع التي تستهدفها رؤية المملكة 2030.

1- الأقسام الرئيسية للصادرات غير النفطية:

يساعد هذا التحليل في تقييم مدى الاعتماد على أقسام محددة، يستعرض هذا الجزء تطور مكونات الصادرات غير النفطية وتوزيعها الزمني حسب الأقسام كالتالي:

شكل بياني رقم 4-



اعتمد الباحث على بيانات من هيئة الإحصاء والبنك الدولي

أولاً: صادرات السلع: ويقصد بالصادرات الوطنية للسلع التي يتم إنتاجها أو تصنيعها داخل المملكة العربية السعودية أو التي خضعت لمعالجات صناعية غيرت شكلها وقيمتها قبل تصديرها (الهيئة العامة للإحصاء، 2024). يمثل هذا القسم الجزء الأكبر من الصادرات غير النفطية في معظم السنوات شهد ارتفاعاً تصاعدياً، ليتجاوز 100 مليار ريال لأول مرة في عام 2007، ويبلغ ذروته في 2022 بـ 265.66 مليار ريال.

ثانياً: صادرات الخدمات: يُقصد بصادرات الخدمات التجارية إجمالي قيمة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى غير المقيمين، وتدرج هذه العمليات ضمن المعاملات الدولية في الخدمات وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي (1993)، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية اختلاف بعض تفاصيل هذا التعريف من اقتصاد إلى آخر وفقاً لطرق الإبلاغ (صندوق النقد الدولي، 1993؛ البنك الدولي، 2024). قفزت من 21.94 مليار ريال في 2004 إلى أكثر من 130 مليار ريال في 2022، ثم إلى 181.92 مليار ريال في 2023.

ثالثاً: إعادة التصدير: يعرف إعادة التصدير بالبضائع التي سبق استيرادها إلى المملكة وتم إنهاء جميع الإجراءات الجمركية الخاصة بها، ثم أعيد تصديرها دون أي تعديل جوهري (الهيئة العامة للإحصاء، 2024). ارتفعت تدريجياً من نحو 1.5 مليار ريال في بداية التسعينيات إلى أكثر من 63 مليار ريال في عام 2023.

2- إجمالي أصناف الصادرات السلعية غير نفطية خلال فترة 2016-2023

عند تتبع تطور أصناف الصادرات السلعية في المملكة خلال السنوات الممتدة من 2016 إلى 2023 لا يُعد مجرد عملية وصفية، فالتحول من صادرات خام أو منخفضة القيمة إلى منتجات صناعية معقدة وقابلة للتنافس دولياً يُعد أحد المؤشرات الدالة على الأثر التنموي. تصنيفاتها النوعية خلال الفترة المذكورة، يشير بيانات هيئة الإحصاء السعودي كالتالي:

اللدائن ومصنوعاتها بإجمالي تجاوز 581 مليار ريال، أي ما يمثل نحو 37% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها منتجات الصناعات الكيماوية بإجمالي 573 مليار ريال، لتشكل مع اللدائن نحو 73% من إجمالي الصادرات (أي أكثر من 1,150 ترليون ريال). وجاءت المعادن العادية ومصنوعاتها في المرتبة الثالثة بإجمالي 150 مليار ريال، تليها صناعات الأغذية (51 مليار)، والمنتجات الحيوانية (44 مليار)، وتحتل الفئات ذات القيمة المتوسطة مثل اللؤلؤ الطبيعي والمستزرع، والآلات والأجهزة الآلية، والمنتجات المعدنية، وعجائن الخشب والحجر والأسمنت، ومواد النسيج، ومنتجات نباتية مراتب وسطي، بقيم تتراوح بين 11 إلى 33 مليار ريال لكل صنف.

وفي الأخير، تظهر القطاعات السلعية الأقل تصديراً مثل الزيوت النباتية والحيوانية، وبعض المعدات والمركبات، والأجهزة البصرية والملبوسات بنسب ضئيلة لا تتجاوز إجمالاً 2% فقط من إجمالي الصادرات، أي ما يعادل 25 مليار ريال توزعت على 9 أصناف.

المطلب الثاني: سياسات الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية ودور رؤية 2030

أولاً: استعراض السياسات والحوافز التي تقدمها الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الصادرات غير النفطية:

1- استعراض السياسات والحوافز التي تقدمها الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشكل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الركائز الجوهرية في جهود التحول الاقتصادي التي تقودها المملكة العربية السعودية:

• **المبادئ والسياسات المحفزة للاستثمار في المملكة العربية السعودية**

أعلنت وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية، من خلال منصتها الرسمية، عن مجموعة من المبادئ والسياسات المحفزة والتي تُشكل الإطار الحاكم للبيئة الاستثمارية في المملكة، سواء بالنسبة للمستثمر المحلي أو الأجنبي. وفيما يلي أبرز هذه المبادئ كما وردت في الوثائق الرسمية ومنها:

• **المساواة في المعاملة بين المستثمرين:**

نصت السياسات الرسمية على ضمان تكافؤ الفرص والمساواة الكاملة في المعاملة بين المستثمرين السعوديين وغير السعوديين، بما في ذلك المساواة بين المستثمرين الأجانب أنفسهم.

• **حماية الحقوق والممتلكات:**

أكدت الوزارة التزامها بحماية الاستثمارات من خلال إطار قانوني واضح، يكفل حقوق جميع المستثمرين، ويُحصن ممتلكاتهم ضد أي إجراء تعسفي.

• **الحوافز الاستثمارية وفق معايير معلنة:**

نصت السياسات على منح الحوافز عند الحاجة، شريطة الالتزام بالشفافية الكاملة، وذلك استنادًا إلى قائمة رسمية من الحوافز تُعلن بشكل دوري، وتُطبق بمعايير عامة غير تمييزية.

• **الامتثال للتشريعات البيئية والاجتماعية:**

ألزمت السياسة العامة المستثمرين سواء سعوديين أو أجانب بالامتثال للأنظمة البيئية والاجتماعية المعمول بها في المملكة، وذلك بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

(2) **استعراض السياسات والحوافز لدعم الصادرات غير النفطية:**

• **خدمة تحفيز الصادرات (برنامج الحوافز التصديرية)**

في إطار جهودها لتحفيز المنشآت الوطنية على التوسع في الأسواق الدولية وتمكين الشركات السعودية من تعزيز حضورها في الأسواق الخارجية. وذلك وفقًا لنسب تغطية متفاوتة وسقوف مالية سنوية محددة كالتالي:

جدول رقم 1-

نوع الدعم	التغطية	الحد الأقصى
الاستشارات الاستراتيجية وسلاسل التوريد	55%	500,000
تسهيل زيارة المشتريين المحتملين	50%	100,000
الإدراج في منصات التجارة الإلكترونية	70%	55,000
تسجيل المنتجات	50%	275,000
المشاركة الفردية في المعارض الدولية	65%	1,000,000

الدعم القانوني	50%	100,000
التسويق والإعلان	75%	600,000
شهادات المنتجات	50%	500,000
التدريب المتخصص	55%	50,000

اعتمد الباحث على بيانات هيئة تنمية الصادرات السعودية

أن أعلى نسبة دعم موجهة لنشاط التسويق والإعلان (75%)، يليه الإدراج في المنصات التجارية الإلكترونية (70%)، ما يعكس تركيز الهيئة على رفع التنافسية الترويجية للمنتج السعودي. كما أن أعلى سقف مالي رُصد للمشاركة في المعارض الدولية (1,000,000 ريال).

ثانياً: دور رؤية 2030 في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمكين الصادرات غير النفطية:

تؤكد المؤشرات الكمية المعلنة ضمن مستهدفات الرؤية هذا التوجه إذ تسعى الرؤية إلى رفع نسبة هذه الصادرات من الناتج المحلي غير النفطي من 18% كخط أساس إلى 35% بحلول عام 2024، ثم إلى 50% بحلول عام 2030.

- مقارنة بين فترتي ما قبل الرؤية وبعدها في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية: يعكس التحليل الكمي للمؤشرات الاقتصادية، قبل وبعد إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حجم التحول البنوي الذي شهده الاقتصاد الوطني.

جدول رقم 2-

المؤشر	قبل الرؤية	بعد الرؤية
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	263.89 مليار ريال	441.28 مليار ريال
الصادرات غير النفطية	2,587 تريليون ريال	2,590 تريليون ريال

اعتمد الباحث على بيانات هيئة الإحصاء السعودي وبيانات البنك الدولي

بلغ إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ما يقارب نصف قرن (من 1970 حتى نهاية 2015) نحو 263.89 مليار ريال، بينما ارتفعت هذه التدفقات بشكل كبير لتصل إلى 441.28 مليار ريال في فترة لم تتجاوز ثماني سنوات فقط (2016-2023). بالمثل، فإن إجمالي الصادرات غير النفطية بلغت نحو 2,587.4 تريليون ريال خلال الفترة من 1995 حتى 2015، أي خلال عقدين من الزمن، في حين حققت المملكة رقمًا مماثلًا 2,590 تريليون ريال خلال الفترة 2016-2023.

المبحث الثالث: النموذج الاقتصادي والتحليل الإحصائي

المطلب الأول: الإطار النظري لبناء النموذج الاقتصادي القياسي.

أولاً: تحديد المتغيرات في النموذج:

في هذا النموذج، تم تحديد المتغيرات بناءً على الأهداف البحثية.

المتغير التابع: الصادرات غير النفطية (NONX): يمثل أحد المؤشرات الرئيسية لتنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على صادرات النفط. وحيث تم حساب نسبته بقسمة إجمالي الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية.

المتغيرات المستقلة:

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (FDI): يعكس حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدخل الاقتصاد المحلي. حيث تم حساب نسبته بقسمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية. **قطاع البنية التحتية الحديثة (GDP-TSC):** يضم أنشطة النقل بأنواعه، والتخزين، والبريد، والاتصالات، وتقنية المعلومات، ويقاس إسهامه في الناتج المحلي بالقيمة المضافة، نظرًا لدوره المحوري في دعم البنية التحتية اللوجستية والخدمات الرقمية. وقد تم احتساب نسبته من خلال قسمة حجم الإنفاق على قطاع النقل والتخزين والاتصالات على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية. **مؤشر الانفتاح التجاري (OPEN):** يقيس درجة انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية، وقد تم حسابه كنسبة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية.

التضخم (INF): مقياس يستخدم لقياس نسبة الارتفاع المستمر في المستوى العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك (أسعار السلع والخدمات) خلال فترة زمنية محددة، غالبًا سنة واحدة. ويمثل معدل التضخم السنوي، ويعد مؤشرًا على استقرار الأسعار في الاقتصاد، بما ينعكس على القدرة التنافسية للصادرات، مع اعتماد سنة الأساس (1990م).

ثانيًا: صياغة النموذج الاقتصادي النظري

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل أحد المحفزات الرئيسية لنمو الصادرات غير النفطية، كما يُفترض أن يؤثر الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم والنشاط في قطاع البنية التحتية الحديثة (مُتمثلاً الإنفاق لقطاع النقل والتخزين والاتصالات) على سلوك الصادرات غير النفطية.

ثانيًا: اختيار النموذج القياسي وتبريره.

بناءً على طبيعة بيانات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة ونتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF)، والتي أظهرت وجود تباين في مستويات الاستقرارية بين المتغيرات، فقد تم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). ويمثل هذا النموذج الخيار الأمثل في مثل هذه الحالة لأنه:

- يتعامل بكفاءة مع المتغيرات التي تختلف في درجات التكامل بين (0) و (1).
- يسمح بتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي وتقدير النموذج.

أولاً: خصائص البيانات وتحليل الترابط.

1- خصائص البيانات الإحصائية:

يعتمد التحليل القياسي السليم على بيانات متماسكة من حيث خصائصها الإحصائية، إذ تشكل هذه البيانات الأساس الذي يُبنى عليه اختبار الفرضيات وتقدير العلاقات الاقتصادية:

جدول رقم 3-

Date: 05/27/25 Time: 00:32 Sample: 1 32					
	NONX_NGDP	FDI_NGDP	GDP_TSC_	INF	OPEN
Mean	0.141123	0.012421	0.078049	1.598405	0.622666
Median	0.140548	0.008252	0.077573	1.599605	0.561034
Maximum	0.216256	0.044804	0.092688	6.100000	0.948946
Minimum	0.082996	-0.020594	0.067078	-2.100000	0.455117
Std. Dev.	0.035601	0.018191	0.008769	2.164184	0.135102
Skewness	0.195027	0.215166	0.260057	0.140044	0.835102
Kurtosis	2.089610	2.069478	1.551721	2.198177	2.699623
Jarque-Bera	1.307935	1.401410	3.157376	0.961826	3.839745
Probability	0.519979	0.496235	0.026246	0.618219	0.146626
Sum	4.515947	0.397481	2.497567	51.14895	19.92532
Sum Sq. Dev.	0.039291	0.010258	0.002384	145.1944	0.565829
Observations	32	32	32	32	32

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

تتراوح معدل الصادرات غير النفطية (NONX) بين 0.082 و 0.216، بمتوسط بلغ 0.141، وتشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى قيمة إحصائية قدرها (1.307) باحتمالية (0.5199)، مما يدل على أن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي. أما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، فقد تراوح بين -0.0205 و 0.0448 بمتوسط 0.012، مع نتيجة Jarque-Bera (1.401) واحتمالية (0.4962)، وهو ما يؤكد كذلك فرضية التوزيع الطبيعي. وبالنسبة للانفتاح الاقتصادي (OPEN)، فقد بلغ حده الأعلى 0.949 والأدنى 0.455 بمتوسط 0.622، وكانت قيمة Jarque-Bera (3.839) باحتمالية (0.1466)، مما يشير إلى عدم وجود الانحراف عن التوزيع الطبيعي. كما سجل معدل التضخم (INF) متوسطاً بلغ 1.598، وتراوح بين -2.1 و 6.1، فيما أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera قيمة (0.961) واحتمالية (0.6182)، بما يؤكد سلوكه للتوزيع الطبيعي. أما قطاع البنية التحتية الحديثة (GDP_TSC)، فقد تراوح بين 0.0671 و 0.0927 بمتوسط 0.0780، مع نتيجة Jarque-Bera بلغت (3.157) واحتمالية (0.2062)، وهو ما يدعم فرضية التوزيع الطبيعي له.

2- تحليل الترابط بين المتغيرات (مصفوفة الارتباط).

تُعد مصفوفة الارتباط Correlation Matrix من الأدوات الإحصائية الأساسية التي تسبق عملية التقدير القياسي، حيث تهدف إلى تحديد مدى قوة واتجاه العلاقة الثنائية بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

جدول رقم 4-

	NONX_NGDP	FDI_NGDP	GDP_TSC_	INF	OPEN
NONX_	1.000000	0.511496	0.475449	0.522161	0.700307
FDI_NG	0.511496	1.000000	0.193444	0.268066	0.236036
GDP_T	0.475449	0.193444	1.000000	0.551978	0.523529
INF	0.522161	0.268066	0.551978	1.000000	0.620616
OPEN	0.700307	0.236036	0.523529	0.620616	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

متغير الصادرات غير النفطية (NONX) يرتبط إيجابياً بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بنسبة (0.511)، وقطاع البنية التحتية الحديثة (GDP_TSC) بنسبة (0.475)، ومعدل التضخم (INF) بنسبة (0.522)، والانفتاح التجاري (OPEN) بنسبة (0.700)، ومن جانبه، يُظهر الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً ضعيفاً إلى معتدل مع بقية المتغيرات: (0.236) مع الانفتاح التجاري،

و(0.268) مع التضخم، و(0.193) مع قطاع البنية التحتية الحديثة. ولا تشير هذه القيم إلى وجود ارتباطات قوية أو مفردة من حيث التداخل بين المتغيرات (Multicollinearity).

ثانياً: خطوات التقدير القياسي والاختبارات التشخيصية للنموذج.

أولاً: خطوات التقدير القياسي للنموذج:

1- اختبارات مستوى السكون (ADF)

يُعد اختبار السكون (Stationarity Test) أحد الخطوات الأساسية للتأكد من خصائص المتغيرات محل الدراسة وفيما يلي عرض مفصل لنتائج اختبار السكون للمتغيرات المدرجة في النموذج.

جدول رقم 5-

Stationarity	First Difference		Level		المتغير
	Probability	Statistic	Probability	Statistic	
(1)I	0.0011	4.563-	0.2233	2.163-	NONX
(0)I	*	*	0.0109	3.625-	FDI
(1)I	0.0068	3.826-	0.2575	2.07-	OPEN
(1)I	0	8.963-	0.3099	1.941-	INF
(1)I	0.0435	3.029-	0.4917	1.557-	GDP_TSC

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

متغير الصادرات غير النفطية (NONX) غير ساكن عند المستوى، حيث بلغت الإحصائية 2.1625 بقيمة احتمالية 0.2233، وهي أعلى من مستوى الدلالة 5%، إلا أنه أصبح ساكناً عند الفرق الأول، حيث بلغت الإحصائية 4.563 - باحتمالية 0.0011، مما يشير إلى تكامله من الدرجة الأولى (1)I. أما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، فقد اتضح أنه ساكن عند المستوى، إذ سجل قيمة إحصائية 3.625 - بقيمة احتمالية 0.0109، وهي أقل من 5%، ما يدل على تكامله من الدرجة الصفرية (0)I، دون الحاجة لأخذ الفرق الأول. وبالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري (OPEN) ساكن عند الفرق الأول بقيمة إحصائية 3.826 - واحتمالية 0.0068. كذلك الحال مع معدل التضخم (INF)، أصبح ساكناً عند الفرق الأول بقيمة إحصائية 8.963 - واحتمالية 0.0000. أما الإنفاق على قطاع البنية التحتية الحديثة (GDP_TSC) أصبح ساكناً بعد أخذ الفرق الأول (إحصائية -3.029، واحتمالية 0.0435).

2- اختبار التعدد الخطي (VIF):

لتحقق من مدى ملاءمة المتغيرات المستقلة للنماذج القياسية المستخدمة، ولا سيما فيما يتعلق بمشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) التي قد تؤثر على دقة التقديرات واستقرارها.

جدول رقم 6-

Variance Inflation Factors			
Date: 05/27/25 Time: 00:21			
Sample: 1 32			
Included observations: 32			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.001957	115.5653	NA
FDI_NGDP	0.057474	1.611360	1.087814
OPEN	0.001698	40.64146	1.772661
INF	7.00E-06	2.931503	1.875461
GDP_TSC_NGDP	0.354488	129.0535	1.559136

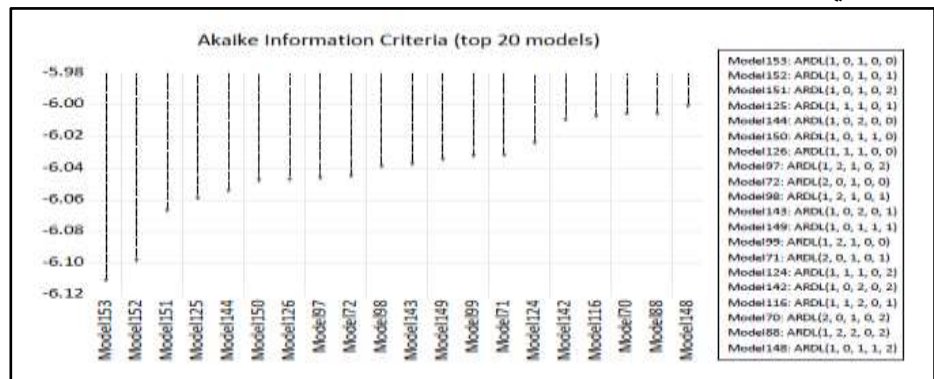
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

جاءت جميع القيم ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، وأقل من القيمة الحدية وهي 10، بل إنها جميعاً أقل من 5، مما يشير إلى غياب مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات.

3- اختيار عدد فترات الإبطاء المثلى (Lag Selection)

في إطار تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، يُعد تحديد عدد الفترات المثلى (Lag Selection) خطوة أساسية تسبق تقدير النموذج. ويعتمد هذا الاختيار عادةً على معايير معلومات إحصائية، أبرزها معيار معلومات آكاكي (Akaike Information Criterion – AIC):

شكل بياني رقم 5-



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يتضح من النتائج أن النموذج (Model153) $ARDL(1, 0, 1, 0, 0)$ هو الأفضل من حيث أقل قيمة AIC (تقريباً -6.11).

4- تقدير نموذج ARDL

يُعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من أكثر النماذج استخداماً عند التعامل مع بيانات سلاسل زمنية تحتوي على متغيرات مختلفة في مستويات تكاملها بين (0) و (1). وقد تم اختيار هذا النموذج في هذه الدراسة نظراً لملاءمته لتقدير العلاقة:

جدول رقم 7-

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NONX_NGDP(-1)	0.509614	0.108836	4.682392	0.0001
FDI_NGDP	0.377919	0.113042	3.343179	0.0027
OPEN	0.248338	0.039082	6.354238	0.0000
OPEN(-1)	-0.226128	0.034416	-6.570437	0.0000
INF	-0.000485	0.001250	-0.387886	0.7015
GDP_TSC_NGDP	0.798271	0.359065	2.223192	0.0359
C	-0.008109	0.022701	-0.357216	0.7241
R-squared	0.928094	Mean dependent var		0.142806
Adjusted R-squared	0.910118	S.D. dependent var		0.034872
S.E. of regression	0.010455	Akaike info criterion		-6.087818
Sum squared resid	0.002623	Schwarz criterion		-5.764015
Log likelihood	101.3612	Hannan-Quinn criter.		-5.982266
F-statistic	51.62830	Durbin-Watson stat		2.346440
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

معامل الصادرات غير النفطية المتأخرة ((NONX_NGDP(-1)) بلغ 0.5096، وكان دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0001، أي عند مستوى دلالة 1%،

أظهرت النتائج أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_NGDP) بلغ 0.3779، وجاء دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0027، أي عند مستوى دلالة 1%. ويعني ذلك أن كل ارتفاع بمقدار وحدة واحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة في الصادرات غير النفطية بمقدار 0.3779 وحدة. معامل الانفتاح التجاري اللحظي (OPEN) بلغ 0.2483، ودالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0000، أي عند مستوى دلالة 1%. أما معامل الانفتاح التجاري المتأخر ((OPEN(-1)) فقد بلغ -0.2261، وكان دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0000، أي عند مستوى دلالة 1%. أما معامل معدل التضخم (INF) فقد بلغ -0.0005، ولم يكن ذا دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.7015، وفيما يخص معامل قطاع البنية التحتية الحديثة (GDP_TSC_NGDP)، فقد بلغ 0.7983، وكان دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0359، أي عند مستوى دلالة 5%.

بلغ معامل التحديد (R^2) ما يقارب 0.93، وهي نسبة تعكس ملاءمة النموذج للبيانات بشكل قوي. كما كان اختبار F معنوياً بدرجة عالية (Prob = 0.000)، وحيث بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) نحو 0.91، مما يدل على أن حوالي 91% من التغيرات في الصادرات غير النفطية يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المستخدمة. كما أن إحصائية دوربين-واتسن (Durbin-Watson) بلغت 2.34، وهي قريبة جداً من القيمة المثالية 2، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج.

على ضوء ذلك يصبح لدينا النموذج العام المقدر للانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة كالتالي :

$$\begin{aligned} & \text{NONX_NGDP}_{(t)} = -0.5096 + 0.0081 \text{NONX_NGDP}_{(t-1)} + 0.3779 \text{FDI_NGDP}_{(t)} \\ & - 0.2261 \text{OPEN}_{(t-1)} + 0.2483 \text{OPEN}_{(t)} - 0.0005 \text{INF}_{(t)} + 0.7983 \text{GDP_TSC_NGDP}_{(t)} \end{aligned}$$

5- اختبار (F-Bounds Test) Bound :

لأجل التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات غير النفطية (NONX) والمتغيرات التفسيرية، يتم تطبيق اختبار الحدود (F-Bounds Test) ضمن إطار النموذج ARDL :

جدول رقم 8-

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.230033	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

بلغت قيمة إحصاء F نحو 6.230، وهي أعلى من القيمة الحرجة العليا I(1) على جميع مستويات الدلالة، بما في ذلك 1% و 5% و 10%، سواء في الحالة اللانهائية (Asymptotic) أو المحدودة (Finite Sample). مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

6- تقدير النموذج في صورته الطويلة (Long Run).

تم استخراج معاملات الأجل الطويل وفقاً لصيغة نموذج ARDL التالي:

جدول رقم 9-

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_NGDP	0.770656	0.250277	3.079207	0.0051
OPEN	0.045291	0.050188	0.902417	0.3758
INF	-0.000989	0.002531	-0.390617	0.6995
GDP_TSC_NGDP	1.627844	0.641136	2.538998	0.0180
C	-0.016536	0.045020	-0.367316	0.7166

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

1- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI_NGDP :

معامل طويل الأجل = 0.7707، وهو دال عند مستوى 1%، ما يدل على أن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية 0.77 وحدة تقريباً.

2- قطاع البنية التحتية الحديثة GDP_TSC_NGDP :

معامل طويل الأجل = 1.6278، دال عند مستوى 5%، ما يدل على أن زيادة الإنفاق على قطاع البنية التحتية الحديثة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية 1.6278 وحدة تقريباً.

أما الانفتاح التجاري OPEN ومعدل التضخم INF فلم يكونا دالين إحصائياً في الأجل الطويل.

أي تشير معادلة الأجل الطويل كالتالي:

$$+*INF0.0010*OPEN -0.0453*FDI_NGDP +0.7707NONX_NGDP =$$

$$0.0165 * GDP_TSC_NGDP - 1.6278$$

7- الأجل القصير وتصحيح الخطأ ECM

يساعد هذا التقدير في بيان سرعة استجابة الصادرات غير النفطية لأي انحراف عن العلاقة التوازنية، ويوضح الجدول التالي:

جدول رقم 10-

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.008109	0.022701	-0.357216	0.7241
NONX_NGDP(-1)*	-0.490386	0.108836	-4.505717	0.0001
FDI_NGDP**	0.377919	0.113042	3.343179	0.0027
OPEN(-1)	0.022210	0.027279	0.814175	0.4235
INF**	-0.000485	0.001250	-0.387886	0.7015
GDP_TSC_NGDP**	0.798271	0.359065	2.223192	0.0359
D(OPEN)	0.248338	0.039082	6.354238	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ ((NONX_NGDP(-1)) قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1%، حيث بلغت القيمة التقديرية نحو -0.490، مما يشير إلى أن نحو 49% من الانحراف عن العلاقة التوازنية يتم تصحيحه في كل فترة زمنية، تبين من مخرجات النموذج أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_NGDP) بلغ معامل الأثر 0.3779، وهو دال إحصائياً عند مستوى 1%، الانفتاح التجاري اللحظي ((D(OPEN)) كان له أثر موجب، حيث بلغ معامل التأثير 0.2483، وجاء دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0001، أظهرت النتائج أن معامل الانفتاح التجاري المتأخر ((OPEN(-1)) بلغ 0.0222، إلا أنه لم يكن ذا دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.5796، وأن معامل التضخم (INF) بلغ 0.0005 -، ولم يكن ذا دلالة إحصائية في الأجل القصير. ومعامل قطاع البنية التحتية الحديثة (GDP_TSC_NGDP) قيمته موجبة بلغت 0.7983، وكانت دالة إحصائياً عند مستوى 5%.

وتمثل معادلة التصحيح الذاتي للعلاقة طويلة الأجل (ECM) كما يلي:

$$ECM = -0.0081 - 0.4904NONX_NGDP(-1) + 0.3779FDI_NGDP + 0.0222OPEN(-1) - 0.0005INF + 0.7983GDP_TSC_NGDP + 0.2483D(OPEN)$$

ثانياً: الاختبارات التشخيصية للنموذج

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test) باستخدام اختبار Breusch-Godfrey :

من أبرز الشروط الواجب تحققها في نماذج الانحدار الخطي مثل ARDL هو عدم وجود ارتباط ذاتي (Serial Correlation) في البواقي:

جدول رقم 11-

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.779075	Prob. F(2,22)	0.4711
Obs*R-squared	2.050358	Prob. Chi-Square(2)	0.3587

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

قيمة إحصائية F بلغت 0.7791، مع قيمة احتمالية (Prob. F) تساوي 0.4711، كما بلغت قيمة إحصائية Obs*R-squared حوالي 2.0504 بقيمة احتمالية 0.3587 وجميع هذه القيم أكبر من مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، فإن هذه النتائج تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي حتى عند تأخيرين (Lag 2).

2- اختبار تباين البواقي (ARCH):

من الفرضيات الأساسية في نماذج الانحدار الخطي مثل ARDL أن يكون تباين البواقي ثابتاً عبر الزمن، وهي ما يُعرف بفرضية "تجانس التباين" (Homoskedasticity):

جدول رقم 12-

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.124239	Prob. F(1,28)	0.7271
Obs*R-squared	0.132525	Prob. Chi-Square(1)	0.7158

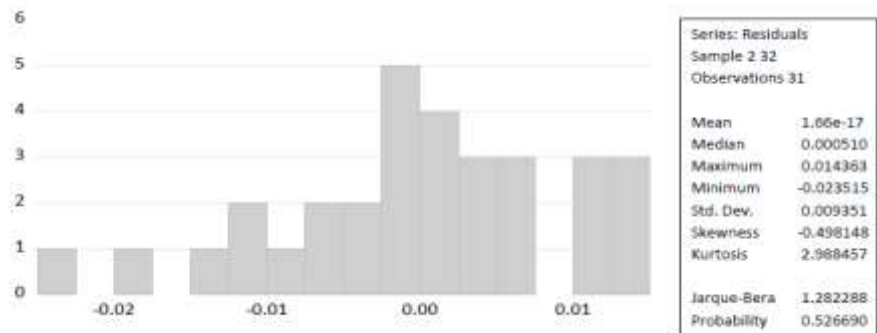
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

- قيمة إحصائية $F = 0.1242$ ، وقيمة الاحتمال المقابل $(Prob. F) = 0.7271$
 - كما كانت قيمة $Obs*R-squared = 0.1325$ ، مع قيمة احتمالية $= 0.7158$
- جميع هذه القيم تفوق مستوى الدلالة 0.05، أي أن تباين البواقي ثابت ولا توجد مشكلة تغير تباين معنوية في النموذج.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera):

من الشروط الأساسية التي يجب توافرها في نماذج الانحدار هي أن تتبع البواقي توزيعاً طبيعياً:

شكل بياني رقم 6-



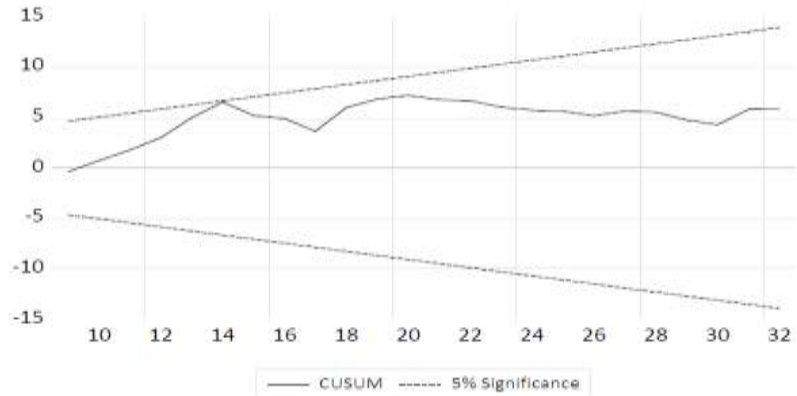
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

- قيمة الانحراف (Skewness) $= -0.498$ ، وهي قريبة من الصفر وتشير إلى توزيع متماثل نسبياً.
 - قيمة التفرطح (Kurtosis) $= 2.988$ ، وهي قريبة جداً من القيمة القياسية للتوزيع الطبيعي (3).
 - إحصائية Jarque-Bera $= 1.282$ وقيمة الاحتمال المصاحبة $(P-value) = 0.5267$
- ونظراً لأن القيمة الاحتمالية أعلى بكثير من مستوى الدلالة المعتاد (0.05)، مما يشير إلى أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً.

4- اختبارات استقرار المعلمات (CUSUM):

يُستخدم اختبار (CUSUM (Cumulative Sum of Recursive Residuals لقياس استقرار معاملات النموذج عبر الزمن:

شكل بياني رقم-7



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

الخط الخاص بالمجموع التراكمي للبواقي يقع بالكامل داخل حدود الثقة (5%) على مدار الفترة الزمنية. هذا يشير إلى أنه لا يوجد دليل على وجود تغيرات هيكلية أو عدم استقرار في معاملات النموذج خلال فترة الدراسة.

النتائج والتوصيات

عرض وتفسير النتائج الرئيسية للدراسة:

أولاً: الأجل القصير

فقد أظهرت نتائج النموذج قصيرة الأجل وجود أثر معنوي لتصحيح الاختلالات نحو التوازن طويل الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ ((NONX_NGDP(-1))، الذي بلغ -0.4904، وجاء ذا دلالة إحصائية عند مستوى 1%، مما يعني أن ما يقارب 49% من أي انحراف عن العلاقة التوازنية يتم تصحيحه في كل فترة زمنية.

كما تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_NGDP) كان له أثر موجب ومعنوي، إذ بلغ معامل التأثير 0.3779 عند مستوى دلالة 1%، وهو ما يعكس دور الاستثمارات الأجنبية في دعم النشاط التصديري على المدى القصير.

وجاءت النتائج متوافقة مع فرضيات الباحث، بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري اللحظي، وقطاع البنية التحتية الحديثة من حيث الإشارة والمعنوية، بينما تحققت فرضيتا التضخم (سالب) والانفتاح التجاري المتأخر (موجب) من حيث اتجاه الإشارة فقط دون دلالة إحصائية.

ثانياً: الأجل الطويل

فقد أظهرت نتائج النموذج طويلة الأجل وجود أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI_NGDP) بمعامل بلغ 0.7707، ودال عند مستوى 1%، مما يؤكد أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في دعم التوسع القطاعي للصادرات غير النفطية، كما ظهر أن قطاع البنية التحتية الحديثة (GDP_TSC) له أثر موجب قوي بلغ 1.6278، ودال عند مستوى 5%، وهو ما يعكس الدور الاستراتيجي الذي يلعبه تطوير شبكات النقل واللوجستيات والخدمات الرقمية في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات.

وجاءت النتائج متوافقة مع فرضيات الباحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع البنية التحتية الحديثة كان لهما أثر إيجابي ومعنوي على الصادرات غير النفطية، في المقابل، جاء أثر الانفتاح التجاري موجباً وأثر التضخم سالباً، إلا أن أيهما لم يكن ذا دلالة إحصائية

في الأجل الطويل، وهو ما يعني أن اتجاه الإشارات كان متوافقاً مع الفرضيات، لكن شرط المعنوية الإحصائية لم يتحقق لهذين المتغيرين في هذه الفترة الزمنية.

التوصيات:

1. تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات القيمة التصديرية العالية في المملكة، وذلك من خلال إنشاء منصة رقمية موحدة تربط المستثمرين بالفرص التصديرية الواعدة، وتوفير معلومات تفصيلية عنها، مع تقديم حوافز تشجع على الدخول في شراكات استراتيجية مع الشركات المحلية القائمة.
2. ربط نظام الحوافز الاستثمارية بمؤشرات أداء تصديرية محددة وقابلة للقياس، بحيث يتم تتبع نمو وحجم صادرات المستثمر الأجنبي عبر نظام نقاط إلكتروني، يمنح امتيازات تدريجية بناءً على النتائج المحققة، بما يضمن استدامة الأداء وتحفيز التحسين المستمر.
3. تعزيز البنية التحتية اللوجستية في المدن الصناعية من خلال إنشاء موانئ جافة، ومختبرات لفحص المطابقة، ومنصات جمركية رقمية تسهل وتسرع إجراءات التصدير، على أن يتم تنفيذ هذه المشاريع عبر شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص وبإشراف مباشر من هيئة "مدن".
4. تشجيع إقامة شراكات تصديرية بين المستثمرين الأجانب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، عبر إطلاق برامج للاحتضان الصناعي بتمويل من جهات مثل بنك التصدير والاستيراد، وتحت إشراف هيئة تنمية الصادرات وهيئة "منشآت"، لضمان تبادل الخبرات وتعزيز القدرات الإنتاجية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أوس محمد علي الخطاب، خالد خير الله النقيب & نورا عزيز فتاح. (2024). "أثر مؤشرات التنافسية العالمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا للفترة 2010-2018". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. 34-17، (82) 22
- بالأحرر، الحاج، حمزة & علي. (2023). اثر التعاون الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بين الصين والجزائر: دراسة قياسية للفترة بين-2003) 94-72، (1) 12، Revue des Economies financières bancaires et de management. (2019)
- بسيوني. (2022). خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة (ARDL). مجلة التجارة والتمويل، (4)، صفتان-الصفحات. (باللغة العربية).
- بن الشيخ، عبد الحميد، لحيمر، سارة، عدوكة & لخضر. (2016). "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي من خلال فرضية النمو بقيادة التصدير" في الدول النفطية (الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة (1) 7، Revue Algérienne d'Economie et de Management. (2000-2011) 95-86
- البنك الدولي. (2024). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. صندوق النقد الدولي. (1993). دليل ميزان المدفوعات. واشنطن: صندوق النقد الدولي
- الهيئة العامة للإحصاء. (2024). تقرير المنهجية والجودة لإحصاءات التجارة الدولية في السلع (سنوي). المملكة العربية السعودية.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2024). النشرة الإحصائية للتجارة الدولية لعام 2023. الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية.
- <https://www.stats.gov.sa>
- الهيئة المركزية للتخطيط. (1970). خطة التنمية الخمسية الأولى 1970-1975، المملكة العربية السعودية.
- وردة، د. علي، السيد محمد سيد أحمد، & د. هبة. (2019). "دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية السعودية" لفترة طويلة خلال الفترة 1980-2016. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، (2) 27.
- وزارة الاستثمار. (2024). النشرة السنوية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر 2023م.

لمراجع الأجنبية:

OECD. (2008). Benchmark Definition of Foreign Direct Investment (4th ed.). Organisation for Economic Co-operation and Development.

Scalera, F. (2016). The Balkan area development: Threats and opportunities for Italian companies' investment strategies. *International Journal of Business and Management*, 11(10), 37–50. <https://doi.org/10.5539/ijbm.v11n10p37>

Sunde, T. (2017). Foreign direct investment, exports and economic growth: ADRL and causality analysis for South Africa. *Research in International Business and Finance*, 41, 434-444.

UNCTAD & IMF. (2023). Foreign Direct Investment, net inflows (BoP, current US\$).

UNCTAD. (2020). World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. United Nations Conference on Trade and Development.

UNCTAD. (2021). Trade and Development Report 2021: From Recovery to Resilience. United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org/system/files/official-document/tdr2021_en.pdf

Vision 2030. (n.d.). Key performance indicators (KPIs). Retrieved May 17, 2025, from <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/key-performance-indicator>

World Bank. (2015). Export Diversification in Oil-Producing Countries. World Bank Group. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22514>

“The Impact of Foreign Direct Investment Inflows on Non-Oil Exports in the Kingdom of Saudi Arabia”

Researchers:

Osama bin Ebrahim Al-Awaji
Dr. Khaled Zaky Mohamed Eldeeb

Abstract:

The present research seeks to analyze the relationship between foreign direct investment (FDI) inflows and non-oil exports in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (1992–2023), within the framework of the Kingdom's vision towards diversifying income sources and enhancing the role of non-oil exports. This is based on the descriptive analytical approach supported by modern time series modeling tools. An applied economic model was constructed using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, to include the dependent variable (non-oil exports) and four independent variables: foreign direct investment, the modern infrastructure sector, trade openness, and the inflation rate. The results of the stationarity test (ADF) showed that most of the variables are stationary at the first difference, except for foreign direct investment which was stationary at level, which justifies the choice of the ARDL model. The Bounds Test also confirmed the existence of a long-run equilibrium relationship among the variables, and the results revealed that FDI and the modern infrastructure sector have a significant positive effect on non-oil exports, while trade openness and the inflation rate did not show any statistical significance in the long run, with the inflation coefficient remaining negative. In the short run, FDI, the modern infrastructure sector, and the current effect of economic openness showed a significant positive effect, while the inflation coefficient remained negative and insignificant. Moreover, the error correction coefficient value reached about -0.49, which means that about 49% of the deviations are corrected annually towards equilibrium. The diagnostic tests showed the model's efficiency, as there were no problems in the normal distribution of residuals, their variance, or autocorrelation, and the CUSUM test proved the stability of the parameters. Based on the findings, the study proposes a set of policy recommendations aimed at strengthening the role of foreign direct investment (FDI) in boosting non-oil exports. These include directing FDI flows toward export-oriented sectors, linking investment incentives to actual export performance indicators, enhancing the logistical infrastructure of industrial zones, promoting strategic partnerships between foreign investors and local firms, and updating trade and customs policies.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Non-Oil Exports, Modern Infrastructure, Economic Openness, Inflation,